تقدير احتياجات سوق العمل وملاءمتها مع مخرجات التعليم العالي

د/ فوزية بلعجال

جامعة الجيلالي ليابس - سيدي بلعباس- الجزائر

fouzia.beladjal@univ-sba.dz

تاريخ الإرسال	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2018/07/05	2018/07/15	2018/11/15

ملخص:

إن التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل لا ينتج إلا بالتخطيط الدقيق لكل من العرض الناتج عن اليد العاملة والطلب الناتج من المؤسسات المستقطبة لقوة العمل. غير أن ما نشهده من اختلالات كبيرة بين مخرجات النظام التعليمي الجامعي ومدخلات سوق العمل المطلوبة والمستهدفة تؤكد الفجوة الكبيرة الموجودة. ولاحتواء ذلك لا بد من سياسة رشيدة وإستراتيجية محكمة تهتم بإيجاد التوازن من خلال التتبع الدقيق لعروض التكوين الجامعي واحتياجات السوق، على هدا الأساس سوف نتعرض في مقالتنا هده إلى إحدى الطرق الإحصائية العلمية التي تسمح لنا بتقدير احتياجات سوق العمل.

الكلمات المفتاحية:

مخرجات التعليم العالي ; سوق العمل ; الخصوبة ; الوفاة ; الهجرة.

Abstract:

Compatibility between the results of higher education and the requirements of the labour market only realized by a planning supply and demand for labour resulting from job applicant

institutions. However, whatweseeis the imbalances between the outputs of the educational system of the University and the inputs required by the labour market. In order to solve this problem a rational and strategic policy should be implemented in order to restore balance through a precise track of University courses and the needs of the market, on this basis; we will begin our article to try to describe the method of projection, allowing us to evaluate employment needs.

Key words:
Higher education; job market; fertility; mortality; migration.

تمهيـــد:

يعتبر الانتقال من التعليم إلى عالم التشغيل من أهم التحديات التي يواجهها الشباب في حياتهم، خاصة في ظل أزمة البطالة التي يعاني منها المجتمع، جراء الإعداد الهائلة للوافدين الجدد على سوق العمل، ولعدم ملائمة مخرجات التعليم مع متطلبات السوق العمل.فالعديد من الدراسات تدعو إلى استحداث أقسام وتخصصات دراسية جديدة تنسجم واحتياجات سوق العمل، وتقليص القبول في التخصصات الإنسانية. وارجع تسبب تفاقم البطالة إلى اختلال التوازن بين مخرجات التعليم والاحتياجات الفعلية لسوق العمل، وانتبني سياسة مجانية التعليم ساهم إلى حد كبير في تخفيض نوعية التعليم وازدياد عدد الخريجين غير المؤهلين لمتطلبات أسواق العمل رغم انهده السياسة عملت على تخفيض مستويات الحرمان من التعليم، لكنها أدت إلى ازدياد الجانب الكمي على حساب الجانب النوعي. فازداد عدد الخريجين غير المؤهلين لتلبية شروط سوق العمل الأمر الذي أدى إلى الزيادة في مستويات البطالة وأدى إلى اتساع الفجوة بين التعليم العالي وسوق العمل خاصة أن المناهج الدراسية اتسمت بالثبات، بعكس المناهج في الدول المتقدمة. وما محاولات التحسين والتطوير هنا وهناك إلا محاولات ترقيعية لا يمكن أن نطلق

عليها مفهوم بناء المناهج وتطويرها. لأن المناهج نظام، وعملية التغيير الفاعلة لا بد أن تشمل كل مدخلات هذا النظام.

من جهة أخرى فان التحولات التي يشهدها المجتمع نتيجة تحسن الظروف المعيشية والصحية للمواطنين، مقارنة مع عقود ماضية بما فيها تحسن المستوى الدراسي للمرأة ودخولها عالم الشغل. بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي تطور الطب والقضاء على العديد من الأمراض، وسهولة علاج الكثير منها.وتوفر أساليب التنظيم العائلي. أدت كل هذه التحولات إلى تسريع التحول الديموغرافي في الجزائر. خاصة مع الانخفاض الملاحظ في الآونة الأخيرة لمؤشرات الخصوبة ثم معاودة الارتفاع وانخفاض نسبة الوفيات وارتفاع أمل الحياة للذكور والإناث إضافة إلى بعض التحولات السوسيو ثقافية التي من شانها التأثير على تركيبة المجتمع لمن الافتراضات الهامة التي لا بد من أخذها بعين الاعتبار في أي عملية تخطيط مستقبلية بهدف الملائمة مع الاحتياجات المستقبلية من حيث مناصب العمل وعدد الوافدين إلى سوق العمل أي الموازنة بين العرض والطلب على التشغيل.

سنحاول من خلال التعرض إلى كل ما سبق بالشروع في عملية تخطيط على ضوء المعطيات المتوفرة لتقدير مستقبلي لحجم القوة العاملة، اخذين بعين الاعتبار مجموعة من الفرضيات لأهم مركبات سكانية مؤثرة على تركيبة المجتمع حسب العمر والجنس.

إن التوافق في سوق العمل لا ينتج إلا بالتخطيط الدقيق لكل من العرض الناتج عن اليد العاملة والطلب الناتج من المؤسسات المستقطبة لقوة العمل. ولاحتواء ذلك لا بد من التطرق لكل المتغيرات المؤثرة عليهما:

I. الإسقاطات السكانية:

من المفترض أن مُخطط القوى العاملة يمتلك مجموعة من الإسقاطات السكانية للسنوات المستهدفة، إضافة إلى سنة الأساس، وفق التفصيل المناسب من حيث الجنس وفئات العمر (بغرض متابعة قضايا التعليم، الانخراط في سوق العمل و التقاعد). وتقوم الجهات الإحصائية في البلاد بتقديم مثل هذه الإسقاطات وفق تقنيات أصبحت مستقرة وذات برمجيات كافية السرعة والموثوقية بقدر صحة الفرضيات أو التوجهات المستهدفة التي هي منطلق الحسابات. كما تقوم جهات دولية (كالأمم المتحدة والبنك الدولي) بإعداد إسقاطات لسكان مختلف دول العالم وأقاليمه ولسنوات قادمة قد تصل إلى 150 عاماً(من منشورات البنك الدولي).

تعتمد معظم البرمجيات على بيانات أساس (كالتركيبة السكانية حسب الجنس والعمر) وبيانات حول أمل الحياة (الفعلي والمستقبلي) ونمط جداول الحياة ومعدل الخصوبة (العامة، توزيعها العمري وتطورها المستهدف)، ومعدل الذكورة ومعدل الهجرة الدولية أو صافي الهجرة إلى البلاد. وتجدر الإشارة أن فتوة السكان تفرض على الدول العربية توقع وصول أفواج من الشباب كبيرة نسبياً إلى سوق العمل. فقد شهد سكان الجزائر نمواً سريعاً منذ حصولها على الاستقلال، من ما يقدر بـ 11.8 مليون سنة 1966 تاريخ أول تعداد عام للسكان إلى ما يقارب 34 مليون في خامس تعداد تقوم به عام 2008. و بذلك يكون سكان الجزائر قد تزايد بثلاثة أضعاف في 42 عاماً.

إن التخطيط الجيد يسمح لنا بتحديد الاحتياجات من خلال الإسقاطات المستقبلية للقوى العاملة لكافة القطاعات الاقتصادية. وعلى هذا الأساس لا بد من توقع عدد السكان في المدة الزمنية المرجوة،التي تعتمد أساسا على الوضعية الديموغرافية للمجتمع وكافة الظواهر المؤثرة عليها.

إن الطريقة المثلى التي تستعمل هي طريقة المركبات، طريقة تستعمل على عدة مستويات (محلية، جهوية ووطنية). تعتمد على طرق محاكات ومطابقة باستعمال الدوال رياضية لمنحنيات الخصوبة والهجرة، إضافة لجداول الوفاة نتيجة غياب المعطيات الجديدة عن مستويات الوفاة [1].

إن المركبات الأساسية التي نحتاجها في عملية توقعنا ستكون الظواهر التي تتحكم وتؤثر على تركيبة وتجدد السكان والتي سنستعرضها فيما يلي:

فرضيات التوقع:الإسقاطات السكانية تعتمد كنقطة للبداية، السكان حسب الجنس والسن في الفاتح من يناير2008 (إحصائيات آخر تعداد سكاني). إنها تقديرات كل سنة لعدد الرجال والنساء حسب مختلف الأعمار انطلاقا من الافتراضات حول التطور للمكونات الثلاثة للتغيرات السكانية أسلوب المكونات (Méthode des composantes):الخصوبة، الوفيات والهجرة. إن السكان في 1 يناير 2008 يتقدمون في السن، الذي يعتمد على ظروف الوفيات، فعدد السكان سينقص عبر الوفيات و يرتفع بالولادات (الخصوبة) إضافة إلى المساهمة الصافية للسكان الناجمة عن الهجرة التي نعتبرها معدومة في حالنا هذه، لعدم توفر الإحصائيات الدقيقة عن هذه الظاهرة. في دراستنا هذه سنعتمد كبداية لانطلاق توقعاتنا التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري في01 يناير 2010 اعتمادا على إحصائيات تعداد 2008 التي تم إسقاطها إلى غاية 2010.

إن توقعاتنا تعتمد على نقطة انطلاق وهي أن المجتمع مستقر (Population stable)أي أن التركيبة العمرية ومعدل الزيادة يبقيان بدون تغير. تم اختيار مجموعة من الفرضيات وذلك لكل مركبة من مركبات التحرك السكاني. فرضية واحدة للوفاة بخصوص أمل الحياة،وثلاثة افتراضات: فرضية عالية، فرضية مركزية، فرضية منخفضة لظاهرة الخصوبة. وفرضية العدم

لظاهرة الهجرة، ذلك تحسبا للتغييرات في السلوك السكاني.إن التغييرات مفترض أن تحدث تدريجيا، ولكن بوتيرة سريعة لقياس آثارها على النتائج المتوقعة. وتبدأ كافة التغييرات في نفس التاريخ (2010)، لتجنب تأثيرات مختلفة على الحجم السكان الناجمة اعتماداً على افتراضات الخصوبة.

1. **فرضية الوفاة:** تعتمد فرضية الوفاة بشكل أساسي على قيم أمل الحياة لكلا الجنسين وبإتباع الوتيرة التي يتطور بها أمل الحياة في السنوات الماضية نتيجة التقنيات الحديثة المستعملة في الكشف عن الأمراض والتطور التكنولوجي الغربي واستفادة الدول النامية من الأبحاث التي وصل إليها العلم في الجانب الطبي لا بد من اختيار نموذج من جدول الوفاة المناسب للمجتمع الجزائري، ويتم عامة من خلال تحديد مستوى ونمط الوفيات، من خلال مقارنة البيانات المتعلقة بمعدل الوفيات حسب العمر للبلد المعني مع متوسط العمر المتوقع لكافة جداول الوفاة واختيار المطابق لها.

2. **فرضية الخصوبة**: لتحديد الخصوبة، و معدلاتها حسب العمر، لا بد من استخدام خاصيات محددة لهذا النوع من التقدير وفي توقعنا للخصوبة سنرتكز على ثلاث فرضيات، فرضيتين أساسيتين لمنحى انخفاض مؤشر الخصوبة عبر الفترات الماضية، فرضية منخفضة واخرى مرتفعة والفرضية الثالثة "فرضية مركزية" تعتبر المتوسط للفرضيتين السابقتين[(2)].

الجدول رقم 01: تطور قيم مؤشر الخصوبة عبر مختلف التعدادات العامة للسكان.

السنوات	1966	1977	1987	1998	2008	2010
مؤشر ISF	7.4	7.36	5.29	2.67	2.81	2.85

المصدر: المعطيات الاحصائية للديوان الوطني للإحصائيات.

إسقاط معدلات الخصوبة " les taux de fécondité **" حسب فئات السن:**

يعتمد اسقاط معدلات الخصوبة حسب قيمته و قيمة التباين على احد النماذج المقترحة من "Duchenne et Stefano " بهدف تعديل منحنيات الخصوبة حسب السن وهذا بحسب قيمTBR.

الجدول رقم02 : تطور قيم متوسط سن الامومة حسب مختلف التعدادات العامة للسكان.

السنـــــــوات	1966	1977	1987	1998	2008	2010
متوسط سن الأمومة	29,89	30,37	31,22	31,36	31.9	31.7

المصدر: حسب نتائج برنامج Excel

3. **فرضية الهجرة**:تعتبر التأثيرات المسببة من ظاهرة الهجرة نتيجة التحركات السكانية ذات أهمية كبرى على التركيبة السكانية، لكنها غير مأخوذة في عين الاعتبار لصعوبة قياس ومراقبة هذه الظاهرة. وبالتالي فان توقعاتنا ستعتمد على فرضية الهجرة المعدومة.

. **الإسقاط** : ان الظواهر الاجتماعية والاقتصادية في تطور وتغير مستمر، ولدراسة تغيرات هذه الظواهر بالنسبة للزمن لا بد من إنشاء وتحليل السلاسل الزمنية التي هي عبارة عن سلسلة من المشاهدات في لحظات زمنية معينة غالبا ما تكون فترات متساوية و متتالية. كتطور عدد السكان، البطالة، التشغيل...الخ. ومن أهم أهدافها اتخاذ القرارات من خلال عملية التنبؤ بالقيم المستقبلية للظاهرة موضوع الدراسة[3].

- **تغيرات الاتجاه العام**: يهدف استعمال إسقاطات الاتجاه العام للسلاسل الزمنية، هو التنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغيرات التابعة. بحيث الاتجاه العام لأي سلسلة زمنية ما هو إلا الشكل العام للتغير في قيم المتغير المراد التنبؤ بقيمه المستقبلية، مع تجاهل تأثير المتغيرات الأخرى [4].

➢ **مركبة الاتجاه العام: La tendance**مركبة الاتجاه العام هي المركبة التي توضح مسيرة السلسلة بشكل عام و على مدى بعيد و يمكن استخراجها من خلال معادلة الانحدار والمتمثلة بالعلاقة: $Y = a X + b$ ، تكون متزايدة إذا كان النيل موجبا والعكس [(5)].

بعد الحصول على النتائج لا بد من الإسقاط لهذه المعطيات الخاصة بالمجتمع الجزائري حسب السن والعمر، اعتمادا على معدلات النشاط التي سيتم تقديرها كما سنوضحه لاحقا للحصول على المجتمع النشيط حسب كل سيناريو.

إن النتائج المحصل عليها وحسب كل سيناريو توضح عدد المجتمع الجزائري المتوقع على مختلف فترات الإسقاط والتي تشير إلى الارتفاع المستمر للسكان ليصل مابين 58.16 و58.27 مليون نسمة سنة 2045 على حسب الفرضيات الموضوعة. وبالتالي فان كافة الفئات المكونة للمجتمع النشيط هي الأخرى بدورها سوف تتزايد والنتائج موضحة في الجداول السابقة. مما يعلمنا عن وتيرة تزايد المجتمع البطال وبالتالي إمكانية تدارك النقص الملاحظ في توفير مناصب العمل خاصة للوافدين الجدد إلى سوق العمل.

إسقاطات معدلات النشاط والبطالة:التقنية المختارة في هذه المرحلة هي الجمع بين الإسقاطات المتعلقة بمعدلات النشاط ومجموع السكان لمختلف المراحل حسب الجنس والعمر. يتم الحصول على سلسلة المعطيات الإحصائية اعتمادا على النشرات الرسمية لفترات زمنية سابقة. ثم يتم الحصول على إسقاطات بمحاكاة الاتجاه الزمني للقيم المستقبلية باستعمال تقديرات الدوال الرياضية كما استعملناها سابقا بالنسبة لتقدير المعدلات الخاصة بالإسقاطات السكانية.

إسقاطات القوى العاملة تستند إلى عدد من الافتراضات. يستند السيناريو البديل على الاعتبارات الإحصائية، تأثير السياسات أو الظواهر الديموغرافية. على افتراض أن هذه المتغيرات مستقلة عن بعضها البعض، فلا يمكن إهمال أثرها على القوة العاملة.

يخضع سلوك النشاط إلى عدم اليقين، من حيث التقلبات الدورية،فيمكن أن تؤدي حالات عدم اليقين إلى انحراف معدلات النشاط المستقبلي أكثر أو أقل من الواقع أي الحالة المعقولة فيما يتعلق بالماضي من خلال الملاحظات للسياق الاجتماعي والاقتصادي. وهكذا، الأزمة الأخيرة أثرا معقدة على العدد الأصول التي يمكن نقله بعيداً من اتجاهه. وبالمثل، من وجهة نظر إحصائية، فمثلا من الصعب الشروع بدون حذر في إسقاط معدل مشاركة المرأة نظراً لزيادة نشاطهم في الآونة الأخيرة تفاديا لتقليل دقة التقديرات.

متغيرات أخرى أكثر تأثيرا كتغيير السياق الاجتماعي الاقتصادي والمؤسسي جزئيا او الإصلاحات الهيكلية. تأثر نسبة المشاركة للمرأة في محاولتها التوفيق بين الحياة الأسرية والحياة المهنية، انخفاض معدل مشاركة النساء في أعمار الأمومة.

خلال السنوات الماضية، قد ارتفع معدل مشاركة النساء حسب العمر ومع ذلك لا يزال منخفضا. هذه الظاهرة في استمرار لذلك فإننا افترضنا سيناريو الاستمرارية لزيادة نسبة مشاركة النساء في فترة الإسقاط.

الجدول رقم 03: تطور معدلات النشاط النسوي والرجالي حسب مختلف الفئات العمرية.

الفئات العمرية	1966		1977		1987		2000		2010	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
15-19	5,8	71,6	4,2	39,3	4	39,9	4,9	46,7	2,5	23,3
20-24	4	97,1	7,2	77,3	13,1	85,8	13,1	85,1	15,5	68,9
25-29	3	99,9	6	94,5	13,1	97,3	15,6	95	26,5	88,5
30-34	2,7	99	4,4	97,5	9	99,1	10,1	97,8	21	93,8
35-39	2,8	99,8	3,8	97,5	8	99,4	9,4	99	19,4	94.1
40-44	3,2	98,7	5,5	96,2	6,8	98,3	8,1	98,9	17,4	94,3
45-49	3,3	97,2	6,2	93,8	6,9	96,8	7,3	98,8	16,4	95,2
50-54	3,6	94	4,4	88,9	5,7	93,6	5,5	80,8	12,1	84,2
55-59	3,5	88,9	4,2	77,9	5,2	88,3	4,9	62,3	6,7	68,7
60 سنة و أكثر	1,3	35,4	1,7	27,6	1,6	24,7	1,5	10,6	2	17,5

المصدر:المجموعة الإحصائية للديوان الوطني للإحصائيات.

اعتمادا على التقديرات باستعمال الدوال الرياضية لمعدلات النشاط النسوي والرجالي، وعلى نتائج التوقع المتحصل عليها للمجتمع الجزائري سنة 2030 سيتم حساب المجتمع النشيط حسب الجنس والسن لسنة 2030حسب كل فرضية من فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة لنحصل على الجدول التالي والذي يلخص لنا المعطيات الإحصائية لكل من المجتمع النشيط، الشغيل والبطال على مدى سنوات التوقع. وبعد الحصول على المعطيات الإحصائية الخاصة بالسكان في سن النشاط حسب الجنس وبتطبيق معدلات النشاط المتوقعة سابق يمكننا حساب المجتمع النشيط .وبتطبيق معدلات البطالة على المجتمع النشيط نحصل على المجتمع البطال، ومن النتائج

الخاصة بالمجتمع النشيط والمجتمع البطال نستخلص المجتمع الشغيل .بالنسبة لمعدل البطالة لفترات الإسقاط ستعتمد على فرضية مفادها إن معدل البطالة يبقى مستقرا على النسبة الملاحظة والتي بلغت 10% حسب نشرة احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات للثلاثي الرابع لسنة 2010 حتى سنة 2030.

بالنسبة لاحتياجات مناصب العمل الواجب توفيرها في المستقبل فهي تعتمد على ثلاث مركبات أساسية: المجتمع في سن النشاط، معدلات النشاط ومستوى البطالة. والتي تمت تهيئتها مسبقا. وعليه نحصل على الجدول التالي الخاص بتوقعات المناصب الواجب توفيرها حسب الفرضية المركزية.

الجدول رقم 04: مناصب العمل الواجب توفيرها على طول فترات الاسقاط.

السنوات	مناصب العمل الواجب توفيرها حسب فرضية الخصوبة المتوسطة
2020-2015	733178
2025-2020	661849
2030-2025	564553

المصدر:نتائج كل من برنامج Excel وFivfiv.

II. مخرجات التعليم العلي:

تواجه الجزائر احد أهم التحديات من خلال التزايد الكبير في إعداد الطلبة والدي بلغ 1.277.000 طالب سنة 2014[6]، وضرورة توفير عروض عمل تتناسب مع التكوين الجامعي الذي يتلقاه الطلبة، تكوين اهتم بالجانب الكمي أكثر منه بالجانب النوعي في ظل تأطير لا يتوافق ومتطلبات سوق العمل. إن الاستثمار في الرأس المال البشري من بين أهم الركائز التي يعول عليها، لكن ما نشهده من ارتفاع في مستويات البطالة الخاصة بالطلبة الحاملين لشهادات جامعية، نتيجة عدم توافق شهاداتهم والعروض التي يوفرها سوق العمل من جهة، وعدم توفر التأهيل والكفاءة المناسبة لشغل مناصب العمل المتوفرة من جهة أخرى.

إن ارتفاع معدلات البطالة بصفة عامة والبطالة الخاصة بحاملي الشهادات الجامعية بصفة خاصة أصبح يشكل تهديدا استلزم وضع استراتيجيات للتصدي للمشكلة من خلال مجموعة من الإجراءات والتدابير وصياغة سياسة خاصة للتشغيل تتكفل بكل الفئات البطالة. من أبرزها:

1. **عقود ما قبل التشغيل أو التشغيل المسبق:** " CPE " (Contrat pré-emploi) تخص الشباب طالبي العمل لأول مرة دون أي خبرة مهنية وحاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين وخريجو المعاهد الوطنية للتكوين في وضعية بطالة. مدة العقد هي سنة يمكن أن تجدد مرة واحد لمدة ستة أشهر، و بعد هذه المدة يمكن لرب العمل أو المؤسسة المستخدمة أن يزود المتعاقد CPE بعقد لمدة سنة كحد أدنى تمكنه من الإدماج المهني فيما بعد [7].

أصبح فيما بعد يسمى منحة إدماج حاملي الشهادات PIDيخص هذا البرنامج مكافحة بطالة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي وخريجي معاهد التكوين الذين لهم مستوى تقني[8]،بالإضافة إلى التعليمة المتعلقة بإجراءات تطبيق الجهاز في إطار عقود ما قبل التشغيل، وهدف هذا الجهاز هو التكفل بعروض العمل وإدماج الشباب حاملي الشهادات في سوق العمل[9].
وتظهر الحصيلة أن مجموع العروض في إطار عقود ما قبل التشغيل إن أكبر نسبة كانت في الإدارة وذلك نظرا للتوظيف الضئيل في قطاع الوظيف العمومي، كما سجل العنصر النسوي نسبة 64,5% ، ونلاحظ من خلال خريجي الجامعات لكل سنة أن فرعي التكنولوجيا والعلوم الإنسانية والاجتماعية لها أعلى نسبة تصل إلى 22%، 60% واقل نسبة سجلت لفروع العلوم الطبية بـ 4,01% وللهندسة المعمارية 30 ,2%.[10].

2. **جهاز دعم الإدماج المهني**[11]: هذا الجهاز القائم على مقاربة اقتصادية في محاربة البطالة يهدف إلى الإدماج المهني للشباب طالبي العمل لأول مرة، أي

الذين يبحثون عن أول عمل لهم و يخضع تسيير الجهاز للتسيير للوكالة الوطنية للتشغيل " ANEM" .

يتكون ويتضمن هذا الجهاز ثلاثة عقود إدماج [12]:

- عقود إدماج حاملي الشهادات "CID"(Contrat d'insertion des diplômés) موجهة لخريجي التعليم العالي (الطور القصير المدى و الطويل المدى) وكذا التقنيين السامين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.
- عقود الإدماج المهني "CIP"(Contrat d'insertion professionnelle) موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة خريجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تكوينا تمهينيا.
- عقود تكوين/ إدماج "CFI" (Contrat formation/insertion) موجهة لطالبي الشغل بدون تكوين ولا تأهيل، هذا النوع من طالبي العمل يتم وضعهم عند حرفيين لأجل التكوين لمدة سنة.

إن حصيلة تنفيذ الجهاز الجديد من تاريخ انطلاقه في شهر جوان 2008إلى غاية31 ديسمبر 2009 تشير إلى أن حوالي 496132 شاب طالب عمل لأول مرة تم تشغيلهم في هذا الإطار، كما أن هذه الحصيلة موزعة حسب طبيعة العقد كما يأتي:[13]

- عقود إدماج حاملي الشهادات: 153.897
- عقود الإدماج المهني: 126.356، عقود تكوين إدماج: 215.879.

إن عدم التكامل بين مخرجات التعليم وسوق العمل ليست ظاهرة حكرا على الجزائر، فكل الدول العربية تعاني منها و تسعى جاهدة لتخطي هذه المشكلة المعرقلة للتنمية. فمن بين أهداف عقد القمة العربية بالرياض الخاصة

بالشؤون الاقتصادية والتنمية، هو إيجاد حلول لعدم ملائمة مخرجات والتعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل [14].

خلاصـــة

لا يمكننا تجاهل الزيادة السكانية وما تسببه من تأثيرات على المجتمع، خاصة الزيادة السكانية في مرحلة ماضية "فترة الثمانينات" التي أدت إلى تضاعف عدد السكان بسبب الانفجار السكانيBaby boom ، والتي تسبب خللا في التوازن بين قوى العرض والطلب في كل الميادين. لدلك فان التوقعات السكانية أو التخطيط المستقبلي ليس حكرا على الجانب الديمغرافي، فأي مؤسسة رشيدة لابد وان تضع في الحسبان مختلف التغيرات التي يمكن أن تتعرض لها سواء من البيئة الداخلية أو الخارجية المحيطة بها. ويتطلب هذا المستوى من الممارسة مجموعة من الافتراضات توضع في المسائل الديمغرافية اعتمادا على الوتيرة التي سارت عليها مختلف المتغيرات، وبالتالي فان عمليات الكشف عن النتائج المتوقعة متعلقة بالقرارات الحالية، تحت عدد من الافتراضات تسمح لصناع القرار بتنفيذ تدابير العمل الإيجابي أو تنقيح المقررات خلال السنوات المقبلة.وما نلاحظه في سوق العمل، والنسبة الضعيفة للفئة النشطة مقارنة مع المجتمع الكلي، في الوقت الذي يفترض فيه أن كل طاقة أو قوة عمل يجب أن تكون مستغلة لصالح التنمية. ضف إلى أن المجتمع الشغيل لم يشهد تغييرا مهم في نسب أفراده، خاصة وانه الفئة التي يعتمد عليها في إعالة باقي الفئات. وما يلفت انتباهنا في المجتمع البطال هو بداية انخفاض معدلاته خاصة لفئة الشباب حاملي الشهادات، ربما كنتائج مبدئية لسياسة التشغيل المتبعة من طرف الهيئات المختصة في سبيل القضاء أو الخفض من معدلات البطالة، لكنه يبقى غير كافي فلابد من دراسة أسباب المشكلة، وإعادة النظر في سياسات التعليم العالي وفي المناهج الدراسية التي

تلبي حاجات السوق المعاصرة، وتشخيص مواطن الخلل في مخرجات التعليم ومتطلبات السوق. وزيادة الاهتمام بتنمية رأس المال البشري من خلال التوجه إلى التخصصات المطلوبة والتزود بالمهارات الإدارية و التنظيمية بدلا من الدراسات النظرية والتربوية لعدم توافقها مع احتياجات سوق العمل في القطاعين العام والخاص.إضافة إلى ربط الجامعات ومراكز الأبحاث والدراسات بالسياسات الحكومية والقطاع الاقتصادي، لمعرفة احتياجات السوق للأيدي العاملة في تخصصات معينة.

المراجع

1- CASELLI Graziella, Jacques Vallin, Guillaume J. Wunsch. 2006. Histoire des idées et politiques de population. Editions de l'institut national d'études démographiques.

2- FOUQUET Annie, VINOKUR Annie, (1996), « Démographie socio-économique », 2eme édition, Dalloz, paris.

3- موساوي عبد النور، بركان يوسف ، 2009، الاحصاء 01، دار العلوم للنشر والتوزيع.

4- BOURBONNAIS Régis, Terraza M., « Analyse des séries temporelles en économie », Dunod, Paris,2003.

5- عزام صبري، 2006، الاحصاء الوصفي ونظامSPSS، عالم الكتب الحديث.

6- ناصر الدين قريبي، 2015، مواءمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، العدد الرابع، ديسمبر 2015.

7- بلعجال، فوزية، 2012-2013، العوامل الديمو اقتصادية المؤثرة على سوق العمل الجزائرية، اطروحة دكتوراه، قسم الديمغرافيا جامعة وهران، ص 101.

8- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم 98- 402 المؤرخ في 02 ديسمبر 1998 المتضمن الإدماج المهني لضمان الحاملين لشهادات التعليم العالي والمتمنين الساميين، خريجي المعاهد الوطنية للتكوين. الجريدة الرسمية، رقم 91، الصادرة بتاريخ 06 ديسمبر1998

9- منشور رقم 08 مؤرخ في 20جوان 1998 يتعلق بإجراءات تطبيق جهاز الإدماج المهني للشباب حاملي الشهادات في إطار عقود ماقبل التشغيل، الصادرة عن وزارة العمل و الحماية الاجتماعية.

10- بلعجال، فوزية، مرجع سبق دكره، ص 102.

11- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 08 – 126 المؤرخ في 21 أفريل 2008، المتضمن جهاز المساعدة على الإدماج المهني الجريدة االرسمية، عدد 22، المؤرخة في 30أفريل 2008.

12- Mohammed GAID, Impact de la Transition Demographique sur le Marché du Travail. Etat des Lieux et Perspective a l'Horizon 2045 cas de l''ALGERIE. doctorat en Economie et Statistique Appliquée, École Nationale Supérieure de Statistiques et de l'Économie Appliquée. 2010/2011, p 107.

13- مداخلة ألقاها وزير العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي،في الملتقى الجهوي ،الجزائر،الأربعاء 9 جوان 2010.

14- روناك توفيق علي النورسي، 2012، مخرجات التعليم وتكامل سوق العمل في العراق، مؤتمر تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاعين العام والخاص جامعة البلقاء / الأردن 25 ـ 29 آذار 2012.

Série statistique de l' O.N.S :
- N°31 : L'Algérie en quelques chiffres, résultats 2000, édition 2002.
- Rétrospective statistique 1970 – 2002, édition 2005.

Collection statistique de l' ONS :
- N°106 : Projection de population à l'horizon 2030, édition décembre 2004.

Données statistiques de l' ONS :
- N°13 : L'activité en Algérie, juillet 1985.
- N°47 : population en quête de travail, les raisons de l'inactivité.
- N°49 : Enquête main d'œuvre, les jeunes et l'emploi.

الملاحـــــــــق

الجدول رقم 05: التركيبة العمرية بالآلاف حسب الجنس لسنة 2008.

الفئات العمرية	الذكور	الإناث	المجموع
0-4	1687,8	1611,24	3299,04
05--09	1520,76	1454,64	2975,4
10--14	1729,56	1659,96	3389,52
15-19	1927,92	1858,32	3786,24
20-24	1969,68	1903,56	3873,24
25-29	1764,36	1715,64	3480
30-34	1465,08	1447,68	2912,76
35-39	1242,36	1235,4	2477,76
40-44	1026,6	1016,16	2042,76
45-49	817,8	814,32	1632,12
50-54	678,6	664,68	1343,28
55-59	504,6	501,12	1005,72
60-64	358,44	375,84	734,28
65-69	302,76	323,64	626,4
70-74	254,04	278,4	532,44
75و اكثر	327,12	361,92	689,04
المجموع	17577,48	17222,52	34800

المصدر: المعطيات الإحصائيةتعداد 2008.